

دَلَالَة

محمود الصالح

بيع اللحوم في أسواق الخضر ما زال ممنوعاً

نقاش صريح حول زواج القاصرات.. غرامة للزواج في غير المحكمة والسجن لمن يتزوج زواجاً باطلاً

أربع مرات وتنتظر في المحاكم السورية.
ومن الجدير ذكره أن مجلس الشعب أعاد
واللمرة الثانية مشروع القانون المتضمن
تحديد الرسوم المترتبة على المركبات الآلية
العامة والخاصة العاملة على البنيان
والمازوت إلى لجنة الخدمات لدراسته
واعادة صياغته وتعديل المواد لتكون

مسجمة مع بعضها.
حيث ذكر مشروع القانون أن المادة ١٥ تؤكد ضرورة أن تعتبر الرسوم المستوفاة بجميع أنواعها ونقص الرسوم والغرامات المترتبة للخزينة العامة الدولة بموجب هذا القانون امتيازاً على المركبة غير خاضع للتسجيل ومقدماً في المرتبة على كل امتياز آخر، وفي المادة ١٦ بين مشروع القانون أنه عند التسجيل لعقد البيع تؤخذ من الشاري نسبة معينة تتم زيادتها عن المشروع السابق حيث تتم زيادة ٥ بالمائة على المركبات الآلية التي صنعتها من ١٩٨٠ إلى ١٩٨١ على التصريح ٢٥ بالمائة بعد أن كانت سابقاً ٢٠ بالمائة إضافة إلى المركبات التي صنعتها من ١٩٨١ حتى ١٩٩٠ والتي كان رسماها ١٥ بالمائة لتصبح ٢٠ بالمائة كذلك الحال للمركبات التي صنفت من عام ١٩٨١ إلى ٢٠٠٠ على التصريح ١٥ بالمائة بعد أن كانت ١٠ بالمائة، المركبات التي صنعت في عام ٢٠٠١ إلى ٢٠١٠ أصبحت رسومها ١٢ بالمائة بعد أن كانت ٧ بالمائة والتي صنعتها ٢٠١١ بقيت على ما هي عليه ٥ بالمائة مع التأكيد على تسجيل المركبة على أسماء الورثة أو الموصي لهم بنسبة البديل، وبين مشروع القانون أنه تم تحديد ٢ بالمائة عند تسجيل عقد الرهن أو التأمين بنسبة البديل ويستوفى من الدائن أما عقد فك الرهن أو التأمين فمعفى من الرسوم.
علماءً أن مشروع القانون سابقاً كان يستوفي بحسب ما هو عليه تسجيل المركبة على اسم الموهوب له ويؤخذ من الواهب بنسبة البديل كما كان يستوى في رسم مقداره ١ بالمائة عند تسجيل عقد الرهن أو التأمين ويؤخذ من الدائن بنسبة البديل إضافة إلى غيرها من القضايا التي دفعت بالمجلس لإعادته إلى اللجنة للدراسة مجدداً.

إعادة مشروع قانون رسوم السيارات إلى اللجنة مرة ثانية



هنا ء غانم

رأي المواطنين من رواد هذه الأسواق حول الخدمات المقدمة في تلك الأسواق والأسعار.

في بربة هناك سوق للخضار يعتبر من أهم الأسواق من ناحية الحجم والمواد المطروحة والتنوع الموجود والأهم من كل ذلك الأسعار التي تعتبر الأقل حتى بالنسبة للمحلات المحيطة بالسوق، ولكن هناك إجمالاً من كل رواد السوق على ضرورة السماح بافتتاح محلات لبيع اللحوم بجميع أنواعها.

أم محمد سيدة كانت تتسوق مستلزمات الإفطار أبدت رضها عن الأسعار المطروحة في السوق ونوعية البضاعة بالمقارنة مع محلات الخضر في بربة، وأشارت إلى أن السوق بحاجة إلى وجود باعة للفروج واللحوم والسمك وغيرها، اتفق معها الحاج إبراهيم وأشار إلى أنه هناك إجراء توسيع المرات من خلال إلزام أصحاب المحلات بعدم العرض أمام المحل وإغلاق المرات، وهذا الإجراء وفر الراحة وسهولة الحركة للمتسوقين.

في سوق المزة الذي يشهد إقبالاً كبيراً وأزدحاماً غير عادي حتى في يوم الجمعة مازال هذا السوق بحاجة إلى بعض الخدمات الأساسية مثل شبكة منظمة للكهرباء وأخرى للمياه وتجديد شبكة الصرف الصحي، خصوصاً أن هناك توسعًا كبيراً في هذا السوق حيث أصبح عدد المحلات ١٣٢ محل تقريباً، الملف للنظر انتهاء ظاهرة البيع في الشارع الرئيسي من الكنيسة في الشيخ سعد إلى الحفار، لكن بقي مطلب لأهالي المنطقة بأن يتم السماح ببيع اللحوم بجميع أنواعها، حتى يتم تحقيق تنوع في هذا السوق.. عدد من المواطنين الذين التقتهم «الوطن» أكدوا حاجة السوق إلى خدمات أخرى مثل باعة الفول والفالفل واللحوم، مشيرين إلى أن أصحاب محلات اللحوم المحيطة في السوق يتحكمون بالناس، ولصلحة المواطن أن يتم السماح ببيع جميع المواد الاستهلاكية في السوق، أسوة بسوق باب سريجة وغيره من الأسواق.

وفي اتصال لـ«الوطن» مع مدير الأموال في محافظة دمشق باسم سلحب لتسوبيح منه عن سبب منع ممارسة بيع اللحوم في أسواق الخضر قال: المحلات في أسواق الخضر هي عبارة عن أكشاك صغيرة ثابتة، لا تستوعب ممارسة مهنة بيع اللحوم التي تحتاج إلى مكان واسع وإلى توافر شروط صحية وبياء وصرف صحي، مؤكداً عدم وجود أي سبب آخر لمنع ممارسة هذه المهن، ومؤكداً عدم وجود إمكانية في الوقت الحالي للسماح بممارسة هذه المهن.

متحف الكهرباء في تجمع سبينة يتسبب بقطع المياه عن المواطنين

القنيطرة - الوطن

النداخلات الإدارية وتوزع الخدمات بين القنيطرة وريف دمشق خلق
اشكاليات وصعوبات كثيرة أمام المواطنين في تجمعات النازحين والوحدات
الإدارية التي تشرف على تلك التجمعات، ومن تلك الحالات أن جميع
الشبكات الكهربائية في تجمعات النازحين تتبع لكهرباء ريف دمشق حتى إن
أبار وشبكات المياه في تجمع شبعا يتبع لمياه ريف دمشق.
وينبئون المعاناة أكبر في التجمعات التي عاد إليها الأهالي حيث إن الكهرباء
لم تصل إليهم حال دروشة وسبينة وحاجية، واليوم شكوى أبناء تجمع
سبينة (حي المساكن) لم تتوقف عند غياب الكهرباء عن منازلهم وإنما
المتعهد الذي ينفذ مشروع تاهيل الشبكة الكهربائية الحق الضرر بشبكات
المياه، وتم حرمانهم أيضاً من المياه، وتم تقديم شكوى عديدة إلى البلدية
من أجل علاجة الأضرار التي لحقت بالبني التحتية بهذا المخصوص.
رئيس مجلس بلدة تجمع سبينة للنازحين توافق الموسى أكد صحة
الشكوى حيث قام المتعهد المتعاقد مع المؤسسة العامة للكهرباء ريف
دمشق - قسم كهرباء صحفياً بإعادة تاهيل وتنفيذ شبكة الكهرباء الخاصة
بجبي المساكن وهي الجسر التابعة إدارياً لبلدة تجمع سبينة - محافظة
القنيطرة بحفر الشوارع دون التنسيق مع البلدة أو وحدة المياه، الأمر
الذى الحق الضرر بشبكات المياه وقطع خطوط المياه المتزالية وشبكات
الصرف الصحي وتفسير الريبارات وقطع التوازن للمواطنين، مبيناً أنه
أمام شكاوى المواطنين الكثيرة فقد تمت مخاطبة محافظة القنيطرة من أجل
مخاطبة محافظة ريف دمشق (الشركة العامة للكهرباء ريف دمشق) بعدم
صرف أي كشوف مالية للمتعهد إلا بعد حصوله على براءة ذمة من بلدة
تجمع سبينة للنازحين وإعادة الوضع إلى ما كان عليه.
وأشار رئيس بلدية تجمع سبينة للنازحين إلى أن محافظة القنيطرة خاطبت
محافظة الريف بتوجهه شركة الكهرباء بالمعالجة والتنسيق مع بلدة تجمع
سبينة للنازحين، علمًا أن عمليات التأهيل تمت دون التنسيق مع البلدة أو
وحدة المياه، منهاه بأنه وحتى تاريخه لم تتم الاستجابة إلى مطالب البلدية
والمواطنين لإصلاح الأضرار التي لحقت بشبكات المياه الحلوة وقطع
خطوط المياه عن منازلهم.

«شيراتون حلب» يعود للخدمة بعد توقف ٧ سنوات



فادي بك الشرييف

الأسعار» أهم سبب للمخالفات بدماء

حماة - محمد أحمد خباز

شهدت أسعار الألبسة بمختلف أنواعها والحلويات بتعدد أصنافها ارتفاعات طارئة في الأسبوع الأخير من رمضان وقييل العيد أيام، لتضيق ذات يد المواطنين إضافات مقيمة ستترك أطفاله بلا ألبسة جيدة يعيدين بها، وأيام عيده بلا حلويات، وإن استطاع شراءها فستكون مردودة في جولة على أسواق حماة شارع ابن رشد تبدو الأسعار مرتفعة جداً إلى قدرة المواطن الشرائية، وهو ما انعكس على الإقبال الضعيف كما أفاد العديد من الباعة.

وأكمل مواطنون لـ«الوطن» أنه لم يستطعوا شراء أي شيء لأطفالهم العيد، وقال أحدهم: لقد تضاعفت الأسعار عن الأعوام السابقة بشكل ملحوظ، وعجيب رغم عودة مئات المنشآت الصناعية للعمل والإنتاج، وبين عدد من أصحاب المحال في سوق الطويل وابن رشد أن سبب ارتفاع أسعار الألبسة يعود إلى ارتفاع المواد الأولية الداخلة في صناعتها، وأن تاجر المفرق تحت رحمة تاجر الجملة الذي يتبعه بارتفاع سعر صرف الدولار في رفعه أسعار المواد التي تستجرها من عنده.

وأما في مجال الحلويات فألاسعار تكتوي الجيوب وتندمي القلوب، ولا يستطيع الشراء إلا من كان من ذوي الدخل المحدود، لا المحدود، بحسب تعبير المواطن هيثم الذي قال: عن أي حلويات تسألنا العين بصيرة والقصيرة، وهي ليست لنا نحن الموظفون!

صاحب محل قال لـ«الوطن»: لا ذنب لنا فأسعار السكر والفستق الحليب والحليب والسميد والسمنة والزبدة وغيرها كلها مرتفعة ومن يرضي أبيع بخسارة.

مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك أوضح أن الألبسة تحت الرقابة وأصبح الربح المسموح به ٢٥% بالذات من البطاقة المتدوالة في الإنتاج، لا إلى أنه تم تنظيم أكثر من ١٠ ضبوط بحق محال لا تنقيض بالأسعار وهم الربح.

كما تم تنظيم عدة ضبوط بحق محال في السوق الطويل للإعلان بسعر زائد وتنظيم ١٠ ضبوط أخرى بحق محال ألبسة جاهزة لعدم الإعلان، السعر، وضبط بحق محل في ستي سفتر للألبسة النسائية للإعلان بسعر زائد، إضافة إلى سحب عينات من مختلف محال الحلويات للشخص ومدى المخالف منها.

نَقْرِيرٌ تَفْتِيَشِي يَحْلِ مَجْلِسُ اِدَارَةِ الْجَمْعِيَّةِ الْمَعْلُومَاتِيَّةِ وَتَشْكِيلٌ مَجْلِسٌ اِدَارَةٌ مُؤَقْتٌ تَشْهِيَّهُ الْمَخَالِفَاتِ

الغى شرط المدة لعضوية مجلس الإدارة وعلى كتاب وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الموجه إلى الهيئة برقم ٢٠١٣/٢/٢٩ تاريخ ٢٩ نيسان ١٩٩٨ والمتعلق بتعذر تطبيق شرط المدة على أعضاء مجالس إدارة الجمعيات وإيقاف العمل به.

لافتني إلى أن أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين باجتماع الهيئة العامة بتاريخ ٢٠١٨/٥/٥ والذين تجاوزت خصوصيتهم ست سنوات متالية هم أربعة أعضاء من أصل ١١ عضواً، مشيرين إلى ما ورد في التقرير لجهة حضور اجتماع الهيئة العامة بتاريخ ٢٠١٧/٨/٥ من قبل ٩٣٪ /١٢٥ عضواً من أصل ١٢٤ عضواً، علماً بأنه قد حضر الاجتماع المذكور ١٢٤ عضواً وتغييت السيدة إلهام جبرائيل صورخان من الحسكة فقط وبعذر وانسحب عدد من الأعضاء الحضور من الجلسة بعد إجراء التصويت على البند الأول المتعلق بطريقة وأالية التصويت على تمثيل المحافظات في مجلس الإدارة.

مشيرين إلى أن التقرير الرقابي توصل إلى نتيجة حل مجلس الإدارة الحالي بسبب مخالفة بعض أعضاء المجلس للقرار رقم /٤٧٨/٤ تاريخ ٢٤/٥/١٩٧٣ من ضمن عدم قبول ترشيح من تجاوزت عضويته، مجلس الإدارة ست سنوات متالية بتاريخ إجراء انتخابات، علماً بأن مندوبى الوزارة (مدير الرقابة الداخلية، ومدير الشؤون الاجتماعية والعمل دمشق، ورئيس دائرة الخدمات لدى مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل بدمشق) الذين حضروا اجتماع هيئة العامة بتاريخ ٢٠١٧/٨/٥ قد أكدوا على صحة ترشيح جميع الأعضاء بينهم من تجاوزت عضويته سنتين متالية استناداً إلى مضمون القرار الوزاري رقم ٣٣٢/٦ الصالح، بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٢٠، والذي

٢٠١٨/٥/٢٤ تضمن قائمة أسماء من أعضاء الهيئة العامة الأخيرة الذين خسروا الانتخابات تمام مجلس الإدارة المنتخب باتجاه الهيئة العامة بتاريخ ٢٠١٧/٨/٥، ما يوحي بانحياز وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل للطرف الذي خسر الانتخابات لرئتين متاليتين. وهو ما يشكل مخالفة واضحة لقانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة رقم /٩٣/ لعام ١٩٥١.

هذا وكان أعضاء المجلس المنحل تقدموا باعتراض إلى رئيس الهيئة على بعض نتائج التقرير الرقابي على البند الأولاً من نتائج التقرير والذي يتضمن: حل مجلس إدارة الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية المنتخب باتجاه الهيئة العامة للجمعية المؤرخ في ٢٠١٧/٨/٥ ما ترتب عليه من بنود لاحقة في النتائج على اعتبار أنه تم اجتماع الهيئة العامة بتاريخ ٢٠١٧/٨/٥ بناء على نتائج الانتخابات الفرعية في فروع الجمعية في المحافظات باشراف مياش من قبل هيئة الشفافية

ووجه أعضاء مجلس إدارة السورية للمعلوماتية «الذى تم وزارى» اعتراضاً إلى رئيس الهيئات والتفتيش على قوار ووزيرة التأمين رقم | ١٣١٤ | تاريخ | ٢٤ / ٥ / ٢٠١٧ | قررت بموجبه حل مجلس الـ منتخب بتاريخ | ٨ / ٥ / ٢٠١٧ | إدارة مؤقت للجمعية لمدة سنة. وبين كتاب الاعتراض الذى حصلت منه اعتماد مقترنات التقرير الرقائقية والتفتيش رقم | ٤١٧ / ١٢ | الـ المواردة في الفقرة الأولى مجلس إدارة الجمعية السرى